

دور الإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

The role of e-management in serving Algerian economic institutions

عبد الخالق أودينة¹*

¹المركز الجامعي تيبازة، oudina.abdelkhalek@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/13؛ تاريخ القبول: 2025/06/30؛ تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث حاول الباحث في التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في بعض المؤسسات والهيئات الحكومية التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية ملزمة بالتعامل معها كالضرائب والجمارك وهيئات الضمان الاجتماعي والهيئات التابعة لوزارة التجارة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصل الباحث أن الهيئات محل الدراسة قامت برقمنة معاملاتها مع المؤسسات الاقتصادية اعتمادا على بوابات وفضاءات رقمية وتطبيقات الإلكترونية، مما ساهم في تقليل الجهل والوقت والتكلفة للمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المؤسسات الاقتصادية، الضرائب، الجمارك.

Abstract: This study aimed to identify the role of e-governance in serving Algerian economic institutions. The researcher attempted to identify the reality of e-governance in some government institutions and agencies with which economic institutions are obligated to interact, such as tax and customs departments, social security agencies, and agencies affiliated with the Ministry of Commerce. The study relied on descriptive and analytical approaches. The researcher concluded that the entities under study have digitized their transactions with economic institutions using digital portals, platforms, and electronic applications. This has contributed to reducing ignorance, time, and costs for economic institutions.

Keywords: e-governance, economic institutions, taxes, customs.

1. المقدمة:

عرفت مختلف دول العالم في العقدين الأخيرين تطورا تكنولوجيا متسارعا أدى والذي تجلّى في ابتكار أدوات وتطبيقات تساعد الإنسان في كل ما يتعلق بحياته اليومية من اجتماعيا واقتصاديا، حيث أن التكنولوجيا ساهمت في توفير الجهد والوقت والتكلفة للإنسان في كل ما يتعلق بحياته اليومي.

ونظرا لأن المؤسسات أساس قيام أي دولة، ونجاحها وتطورها أساس قيام الاقتصاد كان لا بد من الاعتماد على هذه الوسائل الحديثة والمتطورة لضمان السير الحسن لنشاط المؤسسات وتوفير الوقت والجهد والتكاليف لتعظيم الأرباح، فظهرت العديد من التطبيقات والبرمجيات الخاصة بتسيير الوظائف في المؤسسات، كالموارد البشرية والمحاسبة وتسيير المبيعات وغيرها. إن المؤسسات الجزائرية وكغيرها من المؤسسات في مختلف دول العالم تعتمد على برمجيات متنوعة في تسيير نشاطه منها ما هو منتج محليا ومنها ما هو مستورد من شركات أجنبية، إلّا أنّها كانت تواجه العديد من الصعوبات عند التعامل مع الهيئات والإدارات العمومية وحتى الخاصة التي من الضروري أن تتعامل معها أي مؤسسة كمديرية الضرائب وهيئات الضمان الاجتماعي والجمارك والبنوك وغيرها، لذا فقد ركزت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة على ضرورة تبني الإدارة الإلكترونية للتخفيف من الاكتظاظ وتسريع وتسهيل إجراءات معالجة ملفات المتعاملين الاقتصاديين، وعليه سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في المركز الوطني للسجل التجاري في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للضرائب في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في البنوك في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في هيئات الضمان الاجتماعي في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- - هل هناك دور للإدارة الإلكترونية في وزارة التجارة في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

● **منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية والأسئلة المندرجة عنها حاولنا تقسيم الدراسة إلى محورين الأول متعلق بماهية الإدارة الإلكترونية واعتمدنا فيه على المنهج الوصفي، والمحور الثاني حاولنا فيه التطرق إلى استخدامات الإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجموعة من الهيئات اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي.

2. ماهية الإدارة الإلكترونية

سنحاول التطرق إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية وأوجه التشابه بينها وبين الإدارة التقليدية مع ذكر أهم أهدافها ومزاياها.

1.2. مفهوم الإدارة الإلكترونية: تعتبر الإدارة الإلكترونية مفهوم واسع الانتشار ظهر لمحاولة استغلال التطور التكنولوجي في

خدمة العمل الإداري، وقد تعدد التعاريف التي تطرقت إليها نذكر منها ما يلي:

"هي الاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة)،

قصد تحقيق أهداف وتطلعات المنظمة" (بوحنك والعقريب، 2023، ص78)

"منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة

التقنيات الرقمية الحديثة" (زرزار، 2015، ص151)

"التحول من نمط إنجاز الأعمال وتقديمها من الشكل التقليدي الروتيني الذي يعتمد على الأوراق والذي يوصف على أنه

مجهد ومكلف وغير مرن، إلى نمط إنجازها وتقديمها بالشكل الإلكتروني الافتراضي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات

والاتصال والوسائط الإلكترونية، التي توصف بالمرونة وقلة الجهد والتكلفة والوقت" (بن عروس وعلوطي، 2020، ص623)

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تتمثل في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل

كفء وفعال في تحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة الوسائط الإلكترونية على اختلاف أنواعها وتماشيا مع

تطوراتها، لقليل الجهد والوقت والتكلفة.

2.2. الفرق بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية:

تختلف الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية اختلافا كبيرا، فالأولى جاءت لتغطية النقائص وتسهيل العمل مقارنة بالثانية،

وسنحاول ذكر أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

الرقم	أسس المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
01	الوسائل المستخدمة	الاتصالات المباشرة، المراسلات الورقية	شبكة الاتصال الإلكترونية
02	الوثائق المستخدمة	ورقية	إلكترونية
03	التفاعل	تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق الهدف	إرسال الرسالة إلى عدد لا نهائي في الوقت ذاته
04	التكلفة	مكلفة على المدى البعيد	اقتصادية على المدى البعيد
05	الوصول للبيانات	صعوبة الوصول بسبب كثرة المستندات الورقية	سهولة الوصول بسبب توافر قواعد البيانات

المصدر: وهبية ختيري وآخرون، 2020، ص7

3.2. أهداف الإدارة الإلكترونية:

- يسعى القائمون على تسيير المؤسسات إلى تحقيق العديد من الأهداف بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية، يتمثل أهمها فيما يلي (بوحنك والعقريب، 2023، ص 80):
- سهولة متابعة الإدارات المختلفة في المنظمة وكأها وحدة مركزية.
 - تسريع عملية اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة.
 - توسيع قاعدة البيانات الداعمة للإدارة العليا.
 - تسهيل متابعة وإدارة كافة الأفراد.
 - تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
 - إلغاء عاملي الزمان والمكان من حيث إمكانية إرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات بشكل افتراضي بواسطة تطبيقات ومن خلال شبكة الأنترنت.
 - إدخال كافة الأنظمة الإلكترونية كأجهزة الحاسب الآلي والآلات التكنولوجية الحديثة بدلا من الورق والدفاتر والأدوات التقليدية.
 - تحقيق السرعة في الأداء من خلال الاستجابة الفورية لمتطلبات المستخدمين وتقليص الإجراءات وتبسيطها كما تهدف للعمل على تحقيق الشفافية الإدارية والحد من ظاهرة الفساد الإداري.

4.2. مزايا الإدارة الإلكترونية:

- للإدارة الإلكترونية العديد من المزايا مقارنة بالإدارة التقليدية، فقد جاءت الأولى لتجاوز النقائص التي تعرفها الثانية وسنحاول ذكر أهم مزاياها فيما يلي (غربي، 2016، ص 56-57):
- السرعة في أداء الخدمات وجودتها.
 - نقل الوثائق إلكترونيا بفعالية أكثر.
 - تقليل التكلفة نتيجة الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.
 - تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.
 - التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.
 - تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الإلكتروني أقل عرضة للأخطاء.
 - تقليص المخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته.
 - الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
 - تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات .
 - تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.
 - تقديم الخدمات دون توقف وفق برنامج مسطر سلفا حيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمات التي يريد في أي وقت.

- الشفافية في المعاملات دون التحيز في الانتفاع بالخدمات العامة وذلك بإتباع إجراءات موحدة ضمن نظام الإدارة الإلكترونية.
- وجود نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة.
- التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تساعد على انتشار مظاهر الرشوة.

3. واقع الاعتماد على الإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية:

حاولنا خلال هذا المحور التطرق إلى واقع الاعتماد على الإدارة الإلكترونية في بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كالمركز الوطني للسجل التجاري والإدارة الضريبية والجمركية وبعض المؤسسات ذات التسيير الخاص كصناديق الضمان الاجتماعي، والبنوك، وقد وقع اختيارنا على هذه المؤسسات كون كل المؤسسات الاقتصادية ملزمة بالتعامل معها دوريا، فهي تعرف حجم تعامل كبير مع المؤسسات، لذا حاولنا الاعتماد عليها في تبين دور الإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية.

1.3.1. المركز الوطني للسجل التجاري:

يتيح الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/> العديد من الخدمات لمستخدميه، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1.3.1. تحديد تسمية النشاط التجاري: بعدما كان تحديد تسمية نشاط تجاري يتطلب التنقل إلى موقع المركز الوطني للسجل التجاري بالعاصمة أو أحد فروع بالولايات الأخرى، ثم استشارة مختصين نظرا لصعوبة فهم تحديد بعض الأنشطة أو عدم وجودها في القائمة، أصبحت اليوم خدمة الاطلاع على قائمة الأنشطة التجارية التي تسمح وزارة التجارة بممارستها متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري، حيث أنّ هذه الخدمة تمكن المستخدمين من البحث في قاعدة التسميات و الأسماء التجارية، بكتابة اسم النشاط أو جزء منه للحصول على التسمية المعتمدة من طرف وزارة التجارة للنشاط باللغتين العربية والفرنسية مع رمزه، وهذا لتسهيل اختيار النشاط واستخراج السجل التجاري.

1.3.2. تسهيل الإجراءات و تحفيز عملية إنشاء الشركات:

تتيح هذه البوابة للموثقين فضاء عمل مخصص لأداء بأمان من مكاتبهم بعض الشكليات القانونية، ويتعلق الأمر بـ:

- تسجيل التسميات.
- إنشاء الشركات .
- إدراج النشرات القانونية الخاصة بإنشاء، تعديل حل عقود الشركات التجارية، بيع و رهن القاعدة التجارية...
- استشارة النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- ايداع الحسابات الاجتماعية.

3.1.3. التأكد من النشاط الفعلي لزبون أو مورد: تعرف المعاملات التجارية تحايلا كبيرا للتهرب من الضرائب بطرق غير مشروعة، أهمها ومن أكثرها انتشارا في وقت سابق شطب السجل التجاري ومواصلة ممارسة النشاط دون سجل تجاري، وهذا ما يؤدي إلى التعامل مع تجار غير شرعيين مما قد يشكل خطرا على المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتسديد الديون الناتجة عن هذه المعاملات، وكان من الصعب التأكد من أن السجل التجاري في حالة نشاط أم لا، إذ يتطلب ذلك التنقل إما إلى المركز الوطني للسجل التجاري أو إلى مصلحة الضرائب.

ولتسهيل العملية تم إنشاء بوابة إلكترونية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري يتم البحث من خلالها في قاعدة البيانات الوطنية للتجار، ويتحصل الباحث على البيانات التالية الخاصة بالتاجر المبحوث عنه:

- رقم السجل التجاري ؛
- الاسم، اللقب (تاجر يحمل صفة شخص طبيعي) ؛
- عنوان الشركة (مؤسسة تحمل صفة شخص معنوي) ؛
- الولاية التي تتواجد فيها المؤسسة الرئيسية؛
- عدد المؤسسات (المزاولة للنشاط) ؛
- وضعية المؤسسة الرئيسية (المزاولة للنشاط / تم شطبها)

4.1.3. التعرف على الوضعية المالية للشركات

هذه الخدمة تمكن المستخدمين من معرفة الحالة المالية للشركات عن طريق الإيداع القانوني السنوي للحسابات الاجتماعية، ويتيح الموقع الإلكتروني عدة طرق للبحث من خلال:

- رقم السجل التجاري
- السنة المالية
- تسمية الشركة.

يقدم الموقع الإلكتروني خدمات إلكترونية جيدة لمستخدميه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، والتي تساهم في تخفيف عناء التنقل وتقليل الجهد والوقت والتكلفة، تجدر الإشارة على أنّ الخدمات الأخيرة متاحتين للمؤسسات فقط وغير متاحة لعامة الناس، وتتطلب الاستفادة منهما إنشاء حساب على البوابة.

2.3. المديرية العامة للضرائب: تعتبر الإدارة الضريبية هيئة حكومية تتعامل معها المؤسسات بشكل إلزامي لتسديد ما عليها من ضرائب ورسوم والتزامات تجاه الحكومة في هذا المجال، ونظرا للعدد الكبير للمؤسسات في الجزائر فهي تعرف حجم معاملات كبير، فالمطلع عليها يعرف ما كامن يعانیه ممثلي المؤسسات من الانتظار في طوابير وما يذلولونه من جهد وتكاليف وما يضيعون من وقت في ذلك، واليوم تم تجاوز جزء كبير من هذه النقائص بإنشاء بوابات على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، والتي تتيح ما يلي:

1.2.3. خدمة التقييم الجبائي:

عند تأسيس مؤسسة جديدة يجب التصريح بوجودها لدى الإدارة الضريبية التابعة لها المؤسسة حسب الموقع الجغرافي لمقرها، وبعد الحصول على رقم المادة يجب طلب رقم التعريف الضريبي قبل الشهر الموالي لأن المؤسسة تصبح ملزمة بالتصريحات الجبائية شهريا، ولتسهيل العملية في ظل الطلب الكبير تمت رقمتها من خلال تخصيص موقع إلكتروني يتم الحصول على رقم التعريف الضريبي من خلاله وفق الخطوات التالية (الموقع الإلكتروني للمديرية العاملة للضرائب):

- **طلب الترقيم:** ويتم ذلك من خلال الموقع الإلكتروني بملئ استمارة رقمية بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة وملاكها من تسمية وعنوان ورقم السجل التجاري وغيرها، وبعد الانتهاء من ملئ الاستمارة وتأكد الطلب يظهر لطالب الترقيم وصل استلام يقوم بطابعته.

- **متابعة معالجة الطلب:** يمكن لطالب رقم التعريف الضريبي متابعة مراحل الموافقة على الطلب من خلال البوابة حيث أنه في البداية يكون الطلب قيد الانتظار ثم في طور المعالجة وفي النهاية تتم الموافقة عليه بعد التأكد من صحة كل المعلومات، وتوافقه مع القواعد القانونية التي للإدارة الضريبية.

- **طباعة شهادة التسجيل الضريبي:** عند متابعة مالك المؤسسة لطلب الحصول على رقم التعريف الضريبي عبر الأراضية الرقمية المخصصة لذلك يصل في الأخير إلى مرحلة الموافقة على الطلب وهنا يمكن طباعة شهادة التسجيل الضريبي والتي تتضمن رقم التعريف الضريبي.

- **المصادقة على شهادة التسجيل الضريبي:** بعد طباعة شهادة التسجيل الضريبي يجب على مالك المؤسسة التقدم إلى مركز الضرائب التابع له إقليميا وتقديد الشهادة مع وصل الاستلام الذي تمت طباعته في المرحلة الأولى للمصادقة عليهما.

ساهمت هذه الأراضية إلى حد بعيد في تقليص توقيت فترة معالجة طلبات الترقيم الجبائي وفي تخفيف عناء التنقل على أصحاب المؤسسات، كما ساهمت أيضا خلال فترة وباء كورونا والتي عرفت الحجر الصحي ومنع التجمعات في الحد من التنقلات وتقليل التجمعات للحد من انتشار الوباء، كما تتيح خدمة التأكد من رقم التعريف الجبائية للمؤسسة أو لأحد الزبائن أو الموردين.

2.2.3. التصريح والدفع "جبائتك":

يمكن للمكلف بالضريبة المعني الراغب في الاستفادة من خدمات "جبائية"تيك" الاتصال بمصلحة الاستقبال على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب أو المركز الجوّاري للضرائب. حيث سيحظى باستقبال شخصي يتم خلاله عرض الصيغة الجديدة للتصريح بالضرائب. إن ملف الانخراط متاح وقابل للتحميل على مستوى قسم "الوثائق". يسمح الانخراط للمكلف بالضريبة الاستفادة من فضاء خاص وآمن، والذي يتضمن عمليات التصريح المنجزة، في شكل لوحة تحكم.

- إدخال بيانات تصريح جديد.

- تصحيح التصريحات قيد الانتظار.

- الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها.

• ارسال تصريحكم.

• متابعة وضعية تسديداتكم.

يحسب النظام تلقائيًا المبالغ الخاضعة للضريبة والحقوق المستحقة لكل ضريبة مصرح بها وكذا المبلغ الإجمالي للتصريح.

• تصحيح التصريح: لديكم إمكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى مصالحنا. وبمجرد إرسال التصريح، لا يمكن تعديله.

3.3. البنوك: يعتبر البنك عنصر أساسي في بيئة المؤسسة فلا يمكن لها ممارسة نشاطها دون فتح حساب بنكي، وتزداد معاملاتها وعلاقتها بالبنك كلما زاد حجم النشاط، وهذا ما يؤدي إلى كثرة التنقلات واستلام وتسليم الوثائق بين المؤسسة والبنك، لذا فقد أصبح الاعتماد على الرقمنة في تقديم الخدمات المصرفية أمر ضروري لتخفيف الأعباء على المؤسسات وريح الوقت لتسهيل ممارسة نشاطها وقيامها بالعمليات التجارية، ومن أهم العمليات التي سمح التحول الرقمي للمؤسسات بالقيام بها عن بعد نجد:

• الاطلاع على الأرصدة ومراجعتها.

• الاطلاع على العمليات الأخيرة فهو القيام بها.

• خدمة الرسائل النصية لأي عملية تحدث على حساب المؤسسة حسب رغبة العميل سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني.

• البحث في عمليات الحساب.

• الاطلاع على كشوفات الحساب وطباعتها.

• طباعة بيانات الحساب البنكي.

• طلب دفتر الشيكات.

• متابعة مختلف التسهيلات.

• الاطلاع على الودائع لأجل.

• التحويل بين الحسابات.

4.3. التأمينات الاجتماعية: يعتبر انتساب العمال والمؤسسات لهيئات الضمان الاجتماعي أمرًا إلزاميًا، حيث يلزم القانون مالكي المؤسسات بالانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS بعد أقل من 10 أيام من إنشائها، ويلزمها بتأمين العمال لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بعد أقل من 10 أيام من تعاقد العامل مع المؤسسة، وإلا فإنها تتعرض لغرامات مالية، كما توجد هيئات ضمان اجتماعي أخرى يلزم القانون المؤسسات الناشطة في بعض القطاعات بتأمين عمالها لديها، كالصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والذي ينتسب إليه عمال الشركات الناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية والري.

وفي ظل حجم التعاملات الكبير لهيئات الضمان الاجتماعي مع كل المؤسسات العمومية والخاصة كان لا بد من وضع نظام مرن وفعال يستجيب لحاجة المؤسسات ويوفر عليها تكلفة التنقل والوقت والجهد، وعليه فقد قامت كل هيئة منها بإنشاء بوابة خاصة تسمح بالقيام بمختلف العمليات.

1.4.3. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء CNAS :

تمّ إنشاء بوابة لقيام المؤسسات بمختلف العمليات يتم الولوج إليها عبر الرابط التالي: <https://teledeclaration.cnas.dz/index.xhtml>، وتسمح هذه البوابة بالقيام بما يلي:

- التصريح بالعمال الموظفين لأول مرة.
- إلغاء انتساب العمال عند التسريح أو الاستقالة أو الإحالة على التقاعد.
- القيام بالتصريح الشهري بالأجور وتحديد ما على المؤسسة من مستحقات تجاه الصندوق.
- القيام بالتصريح السنوي بالأجور.
- سحب شهادات انتساب العمال.

كما تمّ إنشاء فضاء خاص بالمستخدمين والطلبة وعامة الناس لسحب شهادات الانتساب أو عدم الانتساب للصندوق سمي بـ "الهناء" ويتم الولوج إليه عبر الرابط الموالي: <https://elhanaa.cnas.dz/>، يسمح بالقيام بالعمليات التالية:

- سحب شهادات الانتساب أو عدم الانتساب
 - متابعة التعويضات المقدمة من الصندوق.
 - الاطلاع على العطل المرضية الذي تمت الاستفادة منها.
- كما يتيح هذا الفضاء للعميل متابعة كل طلبات العميل للاستفادة من المزايا التي يقدمها الصندوق للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء CNAS .

2.4.3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجاء CASNOS :

تمّ إنشاء بوابة لقيام المؤسسات بمختلف العمليات، سميت هذه البوابة بـ "ضمان كوم" يتم الولوج إليها عبر الرابط التالي: <https://damancom.casnos.dz/> ، تسمح هذه البوابة بالقيام بما يلي:

- طلب الانتساب عند إنشاء الشركة.
- سحب شهادة الانتساب.
- محاكاة المبلغ المستحق الدفع سنويا.
- تقديم الشكاوى.

3.4.3. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية CACOBATPH :

تمّ إنشاء بوابة لقيام المؤسسات بمختلف العمليات، سميت هذه البوابة بـ "تصريحاتكوم" يتم الولوج إليها عبر الرابط التالي: <https://www.tasrihatcom.dz/> ، تسمح هذه البوابة بالقيام بما يلي:

- التصريح بالعمال الموظفين لأول مرة.
- إلغاء انتساب العمال عند التسريح أو الاستقالة أو الإحالة على التقاعد.

- القيام بالتصريح الشهري بالأجور وتحديد ما على المؤسسة من مستحقات تجاه الصندوق.
- القيام بالتصريح السنوي بالأجور.
- اطلاع العمال على التعويضات السنوية وأجرة العطلة السنوية.

سمحت هذه البوابات بتنظيم التصريح بالعمال والحد من الفوضى وكثرة الانتظار لدى وكالات الصندوق، وسهلت العملية كثيرا على المؤسسات حيث يصرح المكلفين بتسيير المستخدمين بعمال المؤسسة بأنفسهم مما يسمح بتفادي الوقوع في الأخطاء وتوفير تكلفة التنقل والوقت والجهد.

4.3. الجمارك:

- تم إنشاء نظام معلومات إلكتروني للتصريح الجمركي ALCES ، بحيث يتم فتح حساب من طرف مسيري الشركات والوكلاء لدى الجمارك، يتيح هذا النظام للمؤسسات القيام بالعديد من العمليات المتعلقة بالاستيراد، أهمها:
- التصريح بالسلع المستوردة عن بعد لتحديد قيمة الرسوم الجمركية وتسديدها قبل استلام السلع.
 - متابعة التصريحات.
 - طباعة التصريحات والتأشير عليها لدى الجمارك.
 - التعديل على التصريحات في حالة وجود أخطاء في التصريح.
 - حفظ التصريحات بعمليات الاستيراد السابقة وإمكانية الاطلاع عليها عند الطلب.

5.3. وزارة التجارة: بدأ العمل بنظام الرخص في الاستيراد سنة 2022، حيث أصبحت عملية الاستيراد تبدأ بحصول المستورد على فاتورة أولية من المورد الأجنبي، ثم تقديم هذه الفاتورة لمصالح وزارة التجارة للتأكد من أنّ المنتجات لا يتم إنتاجها محليا والموافقة عليه ومنح رخصة لاستيرادها، وفي ظل عدد الطلبات الكبير تعطلت وتوقفت عملية الاستيراد تماما بسبب كثرت الطلبات، ولتسيير العملية بسهولة قامت مصالح وزارة التجارة باستحداث بوابة لتقديم الطلبات ومتابعتها إلى غاية الحصول على التراخيص أو رفض الطلب، ويتم تحميل الترخيص مضمي لتقديمه للبنك للقيام بالتوطين البنكي واستيراد السلع، ويتمّ الولوج إلى هذه البوابة عبر الرابط الموالي: <https://import.commerce.gov.dz>

4. الخاتمة:

تمثل الإدارة الإلكترونية في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كفاء وفعال في تحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة الوسائط الإلكترونية على اختلاف أنواعها وتماشيا مع تطوراتها، لقليل الجهد والوقت والتكلفة،

حيث تتميز بالسرعة في أداء الخدمات وجودتها، تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية، تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته، الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق..، تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال، والشفافية في المعاملات دون التحيز في الانتفاع بالخدمات العامة وذلك بإتباع إجراءات موحدة ضمن نظام الإدارة الإلكترونية.

تبنت العديد من الهيئات الحكومية والخاصة في الجزائر الإدارة الإلكترونية بحيث تعتمد عليها في تسيير العمليات وممارسة نشاطها وهذا ما ساهم في خدمة المؤسسات الاقتصادية واستفادتها من المزايا التي يحققها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة النشاط والتي سبق ذكرها.

5. النتائج:

توصل الباحثان خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في المركز الوطني للسجل التجاري في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ساهمت في تسهيل القيام بالعديد من العمليات كإنشاء شركات جديدة والتأكد من وجود الزبون أو المورد في حالة نشاط والاطلاع على الوضعية المالية للشركات.

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للضرائب في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إذ ساهمت الوسائط الرقمية المستخدمة في تسهيل التسجيل والتصريح بالنشاط واستخراج التقييم الجبائي، مع تسهيل القيام بالتصريحات الجبائية الشهرية عن بعد.

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في البنوك في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ساهمت الأرصديات الرقمية والتطبيقات المستخدمة في توفير الجهد والوقت والتكلفة والحد من عناء التنقل بالقيام بالعديد من العمليات البنكية عن بعد.

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في هيئات الضمان الاجتماعي في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ساهمت الأرصديات والفضاءات الرقمية المستحدثة في تسهيل التصريح بالعمال وبلاشترافات الشهرية والسنوية، استخراج شهادات الانتساب، والتأكد من طلبات الاستفادة من الحقوق والتعويضات ومتابعتها.

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في وزارة التجارة في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة في مجال الاستيراد، حيث يمكن للمستورد طلب الحصول على الرخصة عن بعد ومتابعة مختلف مراحل معالجة الطلب إلى غاية قبوله أو رفضه دون تحمل عناء التنقل والوقوف في طوابير طويلة.

- هناك دور للإدارة الإلكترونية في خدمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ساهمت العديد من الهيئات العمومية التي تعرف تعامل كبير مع المؤسسات الاقتصادية في إنشاء أرصديات رقمية وتطبيقات ساهمت في الحد من تحمل عناء التنقل على ممثلي المؤسسات والوقوف في طوابير وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

6. قائمة المراجع:

- الفضاء الإلكتروني للانتساب الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجاء <https://elhanaa.cnas.dz/> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 08:30.
- الفضاء الإلكتروني للتصريحات الخاص بالجمارك <https://alces.douane.gov.dz> ، تمّ الاطلاع يوم 07-09-2024 ، 18:30.
- الفضاء الإلكتروني للتصريحات الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجاء <https://damancom.casnos.dz> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 09:30.
- الفضاء الإلكتروني للتصريحات الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجاء <https://teledeclaration.cnas.dz/index.xhtml> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 12:30.
- الفضاء الإلكتروني للتصريحات الخاص بالصندوق الوطني للتعطّل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية <https://www.tasrihatcom.dz> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 20:30.
- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 10:50.
- الفضاء الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 11:30.
- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة <https://import.commerce.gov.dz> ، تمّ الاطلاع يوم 06-09-2024 ، 10:30.
- حمزة بن عروس ولمين علوطي، الإدارة الإلكترونية آلية لتعزيز عمل الإدارة الضريبية -دراسة حالة المغرب 2015-2019، مجلة آفاق علمية، جامعة تامنغست، المجلد 15، العدد 01، 2020.
- زرزاز العياشي، الإدارة الإلكترونية نظرة جديدة لإدارة المنظمات، مجلة الحقيقة، العدد 33، جامعة ادرار، 2015.
- غربي علي، نحو إدارة عمومية الكترونية للحد من الفساد الإداري بالجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2، العدد 12، 2016.
- محمد أمين بوحناك وكمال العقريب، الإدارة الإلكترونية كآلية لتسيير جائحة كورونا -بوابات وزارة الصحة الجزائرية الإلكترونية أمودجا"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعرييج، المجلد 10، العدد 1، جوان 2023.